فهرست الجزء الثاني من الطبقات الكبرى

١ الحسن بن عثمان صاحب المسند
٢ الحسن بن محمد الزجاجي
٣ الحسن بن محمد الطيبي
٤ ابو الحسن المحاملي الكبير
٤ الحسين بن احمد بن خالويه
" الحسين بن احمد البيهقي
" الحسين بن الحسن الطوسي
٥ الحسين بن صالح بن جبران
٦ الحسين بن علي النيسابوري
٧ الحسين بن علي الحافظ السلمي
٩ ومن الفوائد عنه
١٠ الحسين بن القاسم المحتسب
" الحسين بن محمد الرافقي عنه
١١ احمد بن محمد الخطابي البستي
" ومن الفوائد والغرائب
١٦ وعلج بن احمد بن علج
١٧ شروة وعلج
" زاهر بن احمد السرخسي
١٨ الزبير بن احمد الزبيري
" ومن الفوائد عنه
١٩ زكريا بن يحيى الساجي
٢٠ زكريا بن محمد المقدمي
٢١ سعيد بن محمد النقاد المطوعي
" ابو سهل بن العفر بن العبدي
٣٢ شعيب بن علي بن نصير
" شعيب بن محمد الصفار
٣٣ طاهر بن محمد بن عبد الله الغافقي

٣٣ العباس بن عبد الله الترقفي
" عبد الله بن احمد الغساني
٣٤ عبد الله بن احمد البرذعي
" عبد الله بن حامد بن هارون
" عبد الله بن الحسين المحاملي
" عبد الله بن الامام بن بشير
٣٥ عبد الله الخليفة الناصر لدين الله
" عبد الله بن علي القوهي
٣٦ عبد الله بن محمد الامام الحافظ البوشنجي
" ومن اقرانه عنه
٣٨ عبد الله بن محمد بن شاهين
" عبد الله بن محمد بن عبد الكافي الصفار
٣٩ عبد الله بن محمد البغدادي المعدل
" ومن الروايه والفوائد عنه
٣١ عبد الله بن محمد القزويني
٣٣ عبد الرحمن بن عمرو
" عبد الرحمن بن ابي حاتم الحافظ
٣٥ ومن الفوائد عنه
٣٦ عبد الرحيم بن منار البخاري
" عبد الصمد الديبوري
" عبد العزيز الدينوري
٣٧ ومن الرواية عنه
٣٨ عبد العزيز بن ابي الغنيمة
" عبد العزيز بن محمد المنوري
٣٩ عبد الملك بن محمد ابو نعيم
٤٠ عبد المنعم بن عبد الله
" عبد الواحد الصيرفي

٤١ عبد الله بن محمد
" عبيد الله مصغر عبد الله
" عتبة بن عبد الله اليحمدي
٤٣ علي بن حمد الموشجني
" علي بن احمد العرضي
" علي بن احمد المزرفان
٤٤ ومن الفوائد عنه
" الشيخ ابو الحسن الاشعري
٤٤ رسالته الى اهل ثغر مدينة السلام
٤٦ كتاب بيين المنتزي
٤٧ قول الذهبي فيه
٤٨ ذكر من روى عنه
٤٩ مناظرته بسببه مع الجبائي
٥٠ مناظرته بنفسه ايضا
٥١ ومن المسائل المفهمة
٥٢ دليل استنبطه علماؤنا
٥٤ ذكر اتباعه
٥٩ طريقة الشيخ ابي الحسن
٦٠ استفتا فيه من القشيري
٦١ استفتا اخر
" كلام قاضي العسكر الحنفي
٦٢ ذكر المحنة بخلق القرآن
٦٣ فصل في مسائل الخلاف
٦٦ الاستثنا في الايمان
٦٧ مسئلة انكار الرسالة
" من عقائدنا واياد المعتد
٦٨ فصل في ذم عقائدهم

٧١ حال المنتسب بنيسابور
٧٤ امور تفقت في هذه الفتنة
" ذكر استفتا
٧٩ ذكر رسالة القشيري
٧٩ اولها الحمد لله المجمل
٩٤ رسالة عبد المغيث
٩٨ سمات المصنف
٩٩ وها انا اناديه بقولي
١٠١ اسمات المصنف
١٠٢ الفضائل
١٠٥ رسالة ابن دقيق العيد
١٠٧ فصيل وفصل
١٠٩ علي بن الحسين بن حمدويه
١١٠ علي بن الحسين بن خرنويه
١١٢ ومن الرواية عنه
١١٦ ومن المسايل عنه ايضا
المسعودي صاحب مروج الذهب
علي بن الحسين الخزرجي
علي بن عبد العزيز الجرجاني
علي بن عمر بن مهدي الدارقطني
علي بن محمد بن مهدي الطبري
علي بن محمد بن سهيل الاقطاعي
عمر بن احمد ابو احمد الاسماعيلي
عمر بن احمد عمر بن سرج
عمر بن اكثم ابو بشر الاسدي
عمر بن عبد الله بن الوكيل

هذا الوجه الاصلي قول المعتزلة حيث قالوا وقوع المعاصي بمشية العبد
قال ابو سعد فالاصح ان يقال وقع بمشيته في الكتب وانما هو
لا يصح الاستثناء في الطهارة ◉ بيانه اذا قطر نيصلي صلاة
الظهر ولم يتقرر غيرها بنفي ولا اثبات فالطهارة صحيحة في حق
جميع الصلوات وان نفى غيرها فاوجه الطلاق والصحة بالنسبة
الى جميع الصلوات ولعل هذا هو المراد بقوله ثم انه لا يصح الاستثناء في
الطهارة والثالث الاستثناء صحيح فتصح تلك الصلاة دون غيرها
قلت هذا الذي قاله ابو سعد غريب والمعروف في توجيه القول
ان الظهار اختيار ولا استثناء وهو ايضا توجيه ضعيف وقد اطال
ابو العباس القرطبي المالكي في كتابه الفروق الكلام على قول من قال
الظهار خبر لا انشاء قوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول
ومن فروع ◉ وسألت انا الوالد رحمه الله عن ذلك وبحثت فيه فطلب
مني مفحمته انا في كتاب ترشيح التوشيح فليطلب فيه ◉ والرافعي ذكر في
الفصل الثاني في المشية من كتاب الطلاق في اوايله عن بعضهم
هذا التوجيه وسكت عليه لكنه لما تكلم في باب الظهار على قول
الغزالي في الوجيز انه اخبار قال لانه ممنوع والظهار يقع في مشاهير
كالطلاق كذا في نسخته وفي بعض النسخ والظاهر انه تصرف مبتدأ
كالطلاق على الغزالي بغير جازم بكونه خبرا بل عنده فيه توقف
الاتراك قال في الوسيط موضع قوله في الوجيز اختيار ان فيه متشابه
الاخبار وفي السلسلة القول بانه اخبار لما ينبو عنه المذهب في تمادي
الاقتداء به واعلم ان ذلك التعبير الذي تلقيناه من شيخ
الامام لكنا معترضين على افكار هذا القول كيف وقد قال في
محل هذا المذهب واسنده ابو المعالي الجويني عنه حكايته اماه في
كتاب الطلاق ولست ارى له كرتا لا قدمه وجها ◉ قال ابو سعد لا يصح
دعوى الشفعة الا بامرين شراء بعد دعوى البيع وذكر الشركة بالملك
الذي به ياخذ وذكر الثمن بقدره او صفته والدعاء الى التسليم
الشفعة قال واما دعوى الاستحقاق فغير مسموعة قلت اما قوله

دعوى

في دعوى الاستحقاق فقد خالفه الامام الوالد رحمه الله فانه ذكر في
باب الشفعة الى انها تسمع وان تقتضي كلام الرافعي والنووي فيجوز
بانها لا تسمع ودعواه لا تصح ودعوى الشفعة الا بذكر الشرائ
اذا اقتضى لعمري ما يؤيده ويزيده بيانا وقال لما ذكرت ذلك معنا فله
نصف ما لكل واحد منهما في قول وثلثه في قول حكى القولين القاضي
ابو سعد في الاشراف والقاضي شريح في ادب القاضي اذا قال
اوصيت بثلث مالي لزيد وقد سمعته لوصيي بكر وخالد يسمعانه
فاختلفا وهما عدلان يعين كل منهما غير الذي عينه صاحبه وشهد له
وهما عدلان ففيه قولان ◉ احدهما تبطل الوصية لانه لم يوص لواحد
والثاني يحلف كل منهما مع شاهده وهو بينهما وثيقة على حكاية
القولين في المسالة القاضي شريح ايضا وقد حكاهما الرافعي في اخر
باب الوصية من شرح ادب القضا لابي عاصم والشرح هو كتاب
الاشراف ◉ اذا قال ضع ثلثي حيث شئت قال الشافعي لا يصح
فرد وجته ولا فيما لا مصلحة للميت في وضعه فيه ولا في وديعة المحكي
فان وضعه في وديعة الوصي لم يصح الاختيار ولا يختار ثانيا لانه لا يزيل
ويجعل انه وكيل ابراع يعين فانه لا يصح ثم اذا باع بثمن المثل صح في
احد الوجهين هذا كلام ابي سعد القايل ويجعل هو ابو عاصم كما بينه
القاضي شريح ◉ قال الرافعي في باب الدعاوى والبينات فرع ابو عاصم
كلمة الشهرها اذا شهدت البينة بانه اخرجها نصفين لا يقضي
بشيوع قال القاضي ابو سعد وفيه اشكال ظاهر لان المسلمين
يشهدون بوقوع عيسى عليه السلام واثبات نبوته ليس فيها الشيوع سيدنا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم لا يسامح عند شكري المرهوم ويجب الجزم
بما يختصره النصاري ◉ قال ابن الرفعة الذي حكاه في الاشراف
عن ابي عاصم ولو شهدت ان اخر ما نطق به لا اله الا الله عيسى رسول الله
وانه برئ من كل دين سواه كان في معنى ذلك فان كانت الصيغة
كذا فكما قال لان من كل دين سواه نصارى وان كانت
كما هي موجودة في الرافعي فلا اشكال لقدمت قد يقال ولو كانت هي الصيغة